مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٣ خريف ١٩٨٦ (الصفحات من ١٣٩ ـ ١٥٢)

أنماط الهجرة الفلسطينية من فلسطين واتجاهاتها (١٩٤٨ ـ ١٩٨٠)

موسى سمحة
قسم الدراسات السكانية ـ الجامعة الأردنية

مقدمة :

للهجرة الفلسطينية ارتباط عضوي وثيق بنوعية الهجرة، لذا فإن معالجتها لا بد وأن تتطرق إلى عوامل الهجرة من أجل وضع أسس معقولة لهجرة الفلسطينيين وبخاصة هجرة الأيدي العاملة بعد الاحتلال. وقد حدث في فلسطين كلا النوعين من الهجرة: الإجباري (القسري) والطوعي (الاختياري)، أي أن هناك تداخلاً بين النوعين، غير أن الأخير لم يأت مصادفة بل كان نتيجة للنوع الأول، أي أن هجرة الفلسطينيين الاختيارية كانت نتيجة وليس سبباً، نتيجة للهجرة القسرية بل وتبلورت في ظلها، لذا كان من الصعب الفصل بين النوعين.

هجرة عام ١٩٤٨ :

بدعم من الانتداب البريطاني ومنذ وعد بلفور قامت الحركة الصهيونية بالتخطيط لتفريغ فلسطين من سكانها العرب بشتى الوسائل لتفسح المجال أمام اليهود المستوطنين من مختلف دول العالم بالتركز في فلسطين وكان من أبرز الوسائل التي اتبعتها الصهيونية تشكيل العصابات التي قامت بعمليات إرهابية لدفع السكان إلى الهجرة واللجوء وطردهم من أراضيهم، وأمكن لها ذلك بأن استطاعت احتلال ٧٧٪ من مساحة فلسطين وطرد نصف الشعب الفلسطيني من أرضه.

لقد طرد معظم سكان المناطق التي احتلت عام ١٩٤٨، كما فقد قسم منهم جزءاً من دخله وأرضه، وتكونت مع التهجير القسري في عام ١٩٤٨ تجمعات فلسطينية (اجتماعية) في الدول العربية المضيفة للاجئين تمثلت في مخيمات اللاجئين وتميزت بمظاهر الانتقال الجماعي الشامل أو الجزئي للتركز المدني أو الريفي الأصلي في فلسطين، مما حافظ على البنية الاجتماعية من حيث العلاقات الاجتماعية في ظل اضمحلال القاعدة الاقتصادية وبما أن البحث عن عمل وعن دخل ثابت ومقبول كان الباعث الحقيقي فقد ظهرت حركة سكانية سريعة اتجهت حيث توافرت فرص العمل وكلما سمحت ظروف الانتقال والقوانين المتبعة في الدول العربيّة.

أدّت النكبة الى تشريد نصف عدد سكان فلسطين وطردهم من بلادهم مما اضطرهم إلى اللجوء إلى المناطق التي نجت من الاحتلال الصهيوني عام ١٩٤٨ (الضفة الغربية وقطاع غزّة) وإلى الدول العربية المجاورة لفلسطين.

ويبين الجدول رقم (١) التوزيع الجغرافي للفلسطينيين عام ١٩٤٩ ومنه يتضح أن عدد الفلسطينيين في بداية عام ١٩٤٩ يقدر بحوالي ١،٤٦٦ كان نصفهم من اللاجئين، كما يتضح أن نسبة الفلسطينيين الذين بقوا في فلسطين تبلغ ٨١،٨٪ بينما الذين هاجروا إلى خارجها تبلغ ١٨،٢٪ ويشير الجدول أيضاً إلى أن سوريا ولبنان والأردن ومصر والعراق هي الدول العربية الرئيسية التي وفد إليها اللاجئون في بداية هجرتهم عام ١٩٤٨.

إن الهجرة الطوعية لم تكن حديثة العهد على الفلسطينيين فمنذ أواخر القرن الماضي كانت هناك هجرة طوعية إلى الأمريكتين كجزء من حركة الهجرة الواسعة من بلاد الشام وتركزت الهجرة خاصة من منطقة القدس والمناطق المجاورة لها، وذلك تعبيراً عن ترابط المهاجرين الأسري (العائلي)، واستمرت الهجرة ولكن بشكل طفيف جداً أيام الانتداب إلا أنها عادت للتدفق من جديد بعد النكبة.

وفي ظل ظروف اللاجئين بعد عام ١٩٤٨ ونتيجة للتهجير القسري وفقد الأرض ومورد الرزق والحرمان من الهوية السياسية كل ذلك سبب شعوراً بعدم الاستقرار الجماعي، مما أدى بالتالي إلى تحرك سياسي واجتماعي لرفض التوطين والاتجاه نحو النشاط السياسي ومن ثم النضال المسلح، وفي نفس الوقت كانت تلك الظروف دافعاً قوياً لحركة سكانية لتوفير العيش الكريم لتلك الأسر اللاجئة (١) وظل اللاجئون رغم انتقالهم إلى الدول العربية متمسكين بالحق السياسي والاجتماعي في العودة إلى وطنهم.

جدول رقم (١)
تقدير توزيع الفلسطينيين في المناطق التي أقاموا فيها عام ١٩٤٩
بالأعداد والنسب المئوية

المنطقة/الدولة	الأعداد بالألوف			نسب مئوية
	لاجئون	أصليون	المجموع	
أ. داخل فلسطين	٤٧٠	٧٣٠	١,٢٠٠	٨٠,٨
الضفة الغربيّة	٢٨٠	٤٩٤	٧٧٤	٥٢,٨
قطاع غزة	١٩٠	٨٠	٢٧٠	١٨,٤
الأرض المحتلة	—	١٥٦	١٥٦	١٠,٦
ب. خارج فلسطين	٢٦٦	—	٢٦٦	١٨,٢
لبنان	١٠٠	—	١٠٠	٦,٨
سوريا	٨٥	—	٨٥	٥,٨
الأردن	٧٠	—	٧٠	٤,٨
مصر	٧	—	٧	٠,٥
العراق	٤	—	٤	٠,٣
المجموع	٧٣٦	٧٣٠	١,٤٦٦	١٠٠,٠

المصدر: محمد تيسير مسودة، الأوضاع الديموغرافيّة لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٧٢.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن الهجرة الفلسطينية الواسعة وبهذا الحجم كانت نتيجة التهجير القسري وسياة الاستيطان الصهيوني، كما أن الانتقال إلى الدول العربية الأخرى وبخاصة الدول المحيطة بفلسطين كان انتقالاً ليس ببعيد عن الوطن الصغير، وأن حق العودة كان مطلباً اجتماعياً وسياسياً مستمراً يجسد الانتماء والشخصية الوطنية.

اتجاهات الهجرة:

في السنوات التالية لعام ١٩٤٨ ظهرت في بعض الدول العربية احتياجات من فئات القوى العاملة العالية الكفاءة أو الماهرة فنياً نتيجة للتطور الاقتصادي الذي رافق مرحلة الاستقلال لبعض الدول العربية واكتشاف النفط فيها واستثماره، وولدت النكبة بمكوناتها من تهجير وفقدان لمصادر الدخل تضخماً في القوى العاملة الفلسطينية ذات الكفاءة العالية والماهرة فنياً، والعاطلة عن العمل والمهيأة للانتقال نتيجة اقتلاعها من أرضها ونتيجة لتجاوبها مع أسلوب التعاقد الجماعي لأشخاص تربطهم أواصر القرابة والمعرفة الشخصية. لقد ساعد التطور الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين قبل النكبة في توفير عدد من القوى العاملة المهيأة للعمل في القطاعات الاقتصادية الحديثة، ففي عام ١٩٤٥ كان يوجد في فلسطين ١٣٠٣٦ شخصاً يعملون في الوظائف الإدارية والفنية في دوائر حكومة الانتداب، يضاف إليهم عدد كبير من الإداريين في القطاع الخاص كما ساهم قطاع الصناعة والبناء والأشغال والمواصلات العاملة في إعداد وتجهيز الآلاف من العمال المهرة والفنيين (٢).

ومن جهة ثانية شهد قطاع التعليم نتيجة لاقبال السكان أنفسهم عليه وسخائهم المادي بدفع رواتب قسم من المعلمين وتشييد الأبنية والمرافق المدرسية وشراء التجهيزات والمواد والمعدات التعليمية شهد توسعاً نسبياً خلال الحقبة الأخيرة من حكم الانتداب، فقد زاد عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية واستطاع قسم كبير منهم إكمال دراسته في مناطق اللجوء أو في الأرض الفلسطينية غير المحتلة آنذاك (الضفة والقطاع) مما زاد من حجم الطاقة البشرية المتعلمة والمهيأة للعمل في القطاع الحديث.

لم تستطع وكالة الغوث الدولية والدوائر الحكومية في الدول المعنية أن تستوعب كل هذه الطاقات المتوفرة كما عجزت عن تلبيةٍ الأعباء المعيشية للأسر اللاجئة التي شهدت ارتفاعاً في معدلات الإعالة ولهذه الأسباب مجتمعة اتجهت أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين نحو دول النفط التي كانت آنذاك بحاجة ماسة إلى القوى العاملة لتطوير اقتصادها وسكانها، وبالذات في مجال التعليم مما نجم عنه حركة هجرة واسعة للقوى العاملة الفلسطينية إلى تلك الدول، ويمكن حصر التيارات الرئيسية لحركة اللاجئين بعد عام ١٩٤٨ كالتالي:

١ - الانتقال بين الدول العربية المضيفة.
٢ - الهجرة إلى الدول العربية النفطية.
٣ - الهجرة إلى الأمريكتين.

٤ - الهجرة داخل الدول العربية المضيفة.

وسنتناول التيارات الثلاثة الأولى باختصار وذلك لضآلة البيانات، أما التيار الرابع فسنعالجه بشيء من التفصيل لتوفر البيانات.

الانتقال بين الدول العربية المضيفة:

إنتقل اللاجئون الفلسطينيون (إثر نكبة ١٩٤٨) في باديء الأمر إلى الدول العربية المجاورة لفلسطين والتي سميت فيما بعد بالدول المضيفة للاجئين، وقد لعب عامل المسافة دوراً هاماً في هذا المجال حيث حظيت الأردن بضفتيها بأعلى نصيب من اللاجئين الفلسطينيين ثم تلاها لبنان فسوريا، وانتقل جزء من اللاجئين إلى قطاع غزة. وينفرد الأردن من بين الدول العربية في أنه منح الجنسية الأردنية للفلسطينيين الذين تم تهجيرهم عام ١٩٤٨ من فلسطين، وبذا كانت حركتهم من الدول العربية وإليها أكثر مرونة من حركة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان وفي قطاع غزة (الذي بقي للفترة ١٩٤٨-١٩٦٧ تحت الإدارة المصرية) حيث فرضت الحكومات العربية في تلك المناطق تقييداً شديداً على حركة اللاجئين الفلسطينيين. ورغم ذلك فقد تم انتقال بعض اللاجئين الفلسطينيين بين الدول العربية المضيفة على شكل انضمام أسري في العشر السنوات التي تلت النكبة، ذلك أن بعض الأسر قد انقسمت نتيجة لنكبة ١٩٤٨، غير أن نسبة هؤلاء كانت ضئيلة ولم تتجاوز ١٠،٠٠٠ نسمة (٣). وفي معظم الحالات كانت عملية الانضمام الأسري تتم بإشراف وكالة الغوث الدولية والحكومات العربية المعنية.

الهجرة إلى الدول العربية النفطية:

من المؤكد أن البترول قد زاد من حركة الهجرة العربية بشكل عام والهجرة الفلسطينية بشكل خاص، سواء أكان ذلك بالهجرة المؤقتة أو شبه الدائمة، وقد اتفق أن ظهور البترول قد تعاصر مع «الخروج والتشتت» الفلسطيني ومع احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ مما جعل أقوى تيارات الهجرة الجديدة إلى دول النفط العربية هو التيار القادم من بلاد الشام (٤).

ورافق ظهور النفط في دول الخليج العربي والسعودية الحاجة الماسة إلى القوى العاملة المؤهلة والمدربة نتيجة لاستخراج النفط والتوسع في المشروعات الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول. وقد أدى التدفق الكبير من اللاجئين الفلسطينيين وفقدانهم لموارد رزقهم في

فلسطين إلى خلق بطالة في القوى العاملة الفلسطينية المؤهلة والمدربة والتي لم تستطع الدول العربية المضيفة استيعابها، ونتيجة لذلك اتجهت القوى العاملة الفلسطينية إلى الدول العربية النفطية. وقد لعبت المؤسسات الرسمية والدولية مثل وكالة الغوث الدولية وشركات النفط العالمية وحكومات الدول النفطية دوراً هاماً في جذب القوى العاملة الفلسطينية وتشجيعهم على الانتقال، وبذلك يمكن القول ان ظروف العمل في الدول النفطية العربية قد مهدت إلى موجة جديدة من الهجرة الفلسطينية.

وقد حدد قصيفي (٥) ثلاث سمات رئيسية لهجرة الفلسطينيين إلى الدول العربية النفطية:

الأولى - إن الهجرة إلى الدول النفطية تميزت بالنمط الأسري (أي هجرة أسر أكثر منها هجرة أفراد)، ويتأكد ذلك من حقيقة أن نصف مجموع الفلسطينيين في دول الخليج العربي هم دون سن ١٥ عاماً.

الثانية - ارتفاع المستوى التعليمي للفلسطينيين في دول الخليج العربي مقارنة بغيرهم من العرب حيث بلغت نسبة الملتحقين منهم بالتعليم الثانوي ٢٧٪ في الوقت الذي لم تزد نسبة الأميين بينهم عن ١٦٪.

أما الثالثة ــ فهي أن الفلسطينيين في الدول العربية النفطية يتركزون غالباً في ثلاثة قطاعات رئيسية : المهنيين والفنيين وعمّال الإنتاج والخدمات.

الهجرة إلى الأمريكتين:

إن الهجرة الفلسطينية إلى الأمريكتين ليست حديثة العهد، بل هي جزء من حركة الهجرة التي خرجت من بلاد الشام في نهاية القرن الماضي، وإن كان حجمها ضئيلاً بالمقارنة مع الهجرة اللبنانية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأت حركة الهجرة تظهر بشكل واضح من فلسطين إلى الأمريكتين وبالذات من منطقة القدس، إلا أنها تضاءلت في نهاية الثلاثينات وفي الأربعينات ثم عادت لتنشط من جديد بعد نكبة ١٩٤٨. وقد بينت إحدى المسوح الديموغرافية لسكان الضفة الغربية (٦) أن ١٠٪ من أفراد الأسر المقيمين في الخارج يقطنون في دول أمريكية وأن نصف هؤلاء قد استقر على شكل أسر متكاملة، كما توجد نسبة لا بأس

بها منهم يتلقون التعليم أو يعملون في تلك الدول. وقد بينت بعض الدراسات (٧) أن تيار الهجرة الفلسطينية إلى الولايات المتحدة يضم في ثناياه نسبة عالية من الكفاءات الجامعية العليا، وأن ٤٠٪ من المهاجرين الفلسطينيين إلى الولايات المتحدة هم من الفنيين والحرفيين والمدراء الإداريين.

الانتقال داخل الدول العربية المضيفة (مثال : الأردن):

أ) الانتقال من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية (الهجرة الطوعية):

بلغ عدد سكان الضفة الغربية في عام ١٩٤٩ حوالي ٤٥٠٠٠٠ نسمة كما بلغ عدد سكان الضفة الشرقية لنفس العام حوالي ٤٠٠٠٠٠ نسمة أيضاً (٨) ووفد إلى الأردن ما يقرب من ٤٥٠،٠٠٠ لاجيء استقر معظمهم في الضفة الغربية، وفي عام ١٩٥٢ وتبعاً لتعداد السكان والمساكن بلغ عدد السكان في الأردن بضفتيه ١،٣٢٩،١٧٤ نسمة منهم ٧٤٢،٢٨٩ نسمة في الضفة الغربية، وقد رجح الرصيد البشري من اللاجئين كفة الضفة الغربية حيث امتصت البقية الباقية من أرض فلسطين آثار الصدمة الأولى الناجمة عن نكبة عام ١٩٤٨ فاستقر بها معظم اللاجئين ليكونوا على مقربة من ديارهم أملاً في العودة، وبمرور الوقت لعب قانون الأواني المستطرقة دوره فانتقل السكان بالجملة من الضفة الغربية ذات الكثافة السكانية العالية إلى الضفة الشرقية التي كانت على عتبة تطور اقتصادي (٩)، ففي الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦١ كان معدل الزيادة القومي ٢٨,٤٪ غير أن الضفة الشرقية حققت زيادة مقدارها ٥٨,٣٪ أي أكثر من معدل الزيادة القومي بينما كانت الزيادة في الضفة الغربية بمقدار ٨,٥٪ للفترة ذاتها واضح أن الزيادة في الضفة الشرقية كانت على حساب الضفة الغربية التي هبط معدل النمو السكاني فيها وسجلت بعض مناطقها تناقصاً ملحوظاً خلال تلك الفترة بفعل الهجرة الخارجة منها.

ب) النزوح في عام ١٩٦٧.

لقد تكررت مأساة عام ١٩٥٤٨ مرة أخرى في عام ١٩٦٧ وخرج السكان من الضفة الغربية وقطاع غزة للبحث عن ملاذ وملجأ لهم، ولكن هذه المرة كانت المأساة أكثر حدة، فقد حدث لجوء ١٩٤٨ في فترة أطول وعلى امتداد سنة تقريباً كانت المعارك بين العرب واليهود خلالها قائمة وخرج الفلسطينيون مضطرين بسبب وقوعهم في مناطق خطر حربية، أو بسبب اجتياح العصابات اليهودية لبعض المناطق، واعتقد السكان آنذاك أن خروجهم آني

وأنهم سيعودون بعد انتهاء الحرب، أما هجرة عـام ١٩٦٧ فقد تمت في ظـل هجمة عسكـرية مفاجئة ومباغتة أوقعت السكان في حالة اليأس والحيرة والارتباك.

وبلغ حجم اللاجئين والنازحين في عام١٩٦٧ حوالي ٤٠٠،٠٠٠ نازح ولاجيء وذلك تبعاً لسجلات وتقارير اللجنة الوزاريـة العليا لإغـاثة النـازحين في الأردن. وتـوالت عمليات الهجرة من الضفة الغربية حتى صيف ١٩٦٨ حيث قدرت الحكومة الأردنيّة عدد اللاجئـين بـ ٤٠٨،٠٠٠ نسمة كان بينهم ٣٦٠،٠٠٠ من الضفة الغربية والباقي من قطاع غزة واستمرت الهجرة من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية بتـأثير الضغط الإسرائيـلي على السكـان، وأعمال العنف التي قامت بها سلطات الاحتلال لدفع السكان إلى الهجرة وتمثل ذلك في داخل الضفة الغربية وخـارجها حينـما أجبرت السلطات العـديد من السكـان على مغـادرة البلاد ثم قـامت بهجماتها العدوانية على الضفة الشرقية في عام ١٩٦٨ حيث دمرت مخيم الكرامـة ونزح نتيجـة لذلك عدد كبير من اللاجئين إلى المرتفعات حيث كان اللاجئون قد استقـروا في بادىء الأمـر في مخيمات في منطقة الغور. إلا أن الاعتداءات الإسرائيلية لم تبق أمامهم أي خيار فانتقلوا إلى المرتفعات في الشرق وقـد استقر حـوالي ١٩٠،٠٠٠ نسمة من الـلاجئين والنـازحين في مـدن الضفة الشرقية على النحو التالي:

١٢٨،٧٢٩ نسمة في عمّان
٣٢،٦٤٤ نسمة في الزرقاء
١٠،٤٤٨ نسمة في اربد
١٣،٧٢٩ نسمة في السلط
٣،٦٧٣ نسمة في مادبا

وبينت إحدى الدراسات أن أسباب ودوافع الهجرة للسكان من الضفة الغـربية إلى العـاصمة الأردنيّة تمثلت في الآتي:

التهجير القسري للسكان أثر حرب ١٩٦٧	٪٥٦,٩
البحث عن عمل	٪١٠,٦
فرص أفضل للعمل	٪١٥,٥
انتقال بسبب الوظيفة	٪٧,٨
الانضمام للأسرة	٪٤,٣
الابعاد والطرد	٪١,٨
أسباب أخرى	٪٣,١

وكانت تلك النسب للفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٧[١٠].

تحليل دوافع النزوح:

مما لا شك فيه أن دوافع الهجرة الأساسية هي قسرية (إجبارية) أوبكل بساطة احتلال الأرض وقطع الرزق والعيش ودفع سكانها إلى الهجرة بالقوة وكانت تلك هي سياسة الصهيونية منذ البداية. فرغم أن الاحتلال لم يكن إلا في عام ١٩٤٨ فقد قامت الصهيونية بمعاونة بريطانيا بعملية استيطان قبل الاحتلال أو بصورة أخرى احتلال غير مباشر للأرض. وكونت الصهيونية في تلك المستوطنات الخلايا الأولى لجيشها وجنودها ورجال عصاباتها وبالتالي أخذت مكانها الاستراتيجي في ظل الانتداب وبدأت بتقوية تلك الخلايا بتطويرها من حيث التدريب على السلاح بمساعدة الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا إلى أن أصبحت قواعد يمكن الارتكاز عليها.

وفي نفس الوقت كان الفلسطينيون تحت حكم الانتداب مقيدي الحركة والتطوير الذاتي وكانت نقطة الضعف الأولى الاتكال والإعتماد على الدول العربية لإنقاذ الموقف وعندما حدثت حرب ١٩٤٨ كانت في صالح اليهود الذين استخدموا كل وسائل العنف والإرهاب والإبادة لدفع السكان إلى مغادرة أراضيهم سواء بالقتل الجماعي (دير ياسين). والإرهاب بالحرب العسكرية، وبالطبع كان التفوق العسكري في صالحهم.

واعتقد بعض كتّاب اليهود أن هناك دوافع ذاتيّة عند الفلسطينيين للهجرة وقصد بذلك أن الهجرة إنما حدثت بسبب فقر السكان وبالتالي البحث عن العمل والهجرة وذلك لتبرير هجرة اللاجئين أمام الرأي العام العالمي[١١]. وهذا الاعتقاد مغلوط، رغم أن وجود الدافع الذاتي أمر بديهي عند أي شعب من الشعوب في العالم وليس عند الفلسطينيين وحدهم ولكن نسبة من يهاجر لدوافع ذاتية وهي الأهم في هذه الحالة نسبة ضئيلة لا يعتد بها وسبقت الإشارة إلى أن فلسطين شأنها شأن بقية بلاد الشام شهدت هجرة خارجية إلا أنّها كانت ضئيلة وبهذا الصدد يطرح التساؤل التالي نفسه: لماذا يهاجر الفلسطينيون طوعيا من بلادهم، وفي نفس الوقت هناك من يهاجر إلى فلسطين من يهود العالم من دول مختلفة؟ ببساطة هي عملية طرد للسكان وتشريدهم واحلال يهود جدد بدلاً منهم بالقوة. وقد أكد Peretz نفسه ذلك بقوله: «إن الممتلكات التي تركها السكان العرب بعد هجرتهم من فلسطين كانت كافية لما يقرب من ٧٠٠،٠٠٠ مهاجر يهودي قدموا إلى فلسطين بين ١٩٤٨ و١٩٥١»[١٢].

وأما البحث عن عمل فقد كان متوفراً في فلسطين، بل انها كانت من أكثر الدول العربية ازدهاراً اقتصادياً قبل الاحتلال، ويذكر بدران[١٣] أن فلسطين استقطبت عدداً من القوى العاملة من دول عربية مجاورة فلماذا الهجرة الطوعية إذن؟ ولماذا الهجرة إذا كانت الضفة الغربية قد شهدت هجرة خارجة منها (بعد احتلالها) في عام ١٩٦٧ إلى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ . ؟؟

إن طرد السكان بالقوة والاحتلال العسكري للأرض كانا الدافعين الرئيسيين وراء هجرة الفلسطينيين. أما العوامل الأخرى فقد ترتبت على هذين العاملين أي أن عوامل البحث عن عمل واللحاق بالأسرة والعامل النفسي وغياب الروابط الاجتماعية واعتبار عامل المفاجأة من قبل العدو كصدمة للسكان سنة ١٩٦٧[١٤] ، كانت نتائج وليست أسباباً رئيسية للهجرة .

وكان من الواضح جداً في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ أن الغارات على المدنيين وقصف الطائرات ومهاجمة الآمنين من السكان والأعمال الإرهابية كلها دفعت السكان إلى الهجرة. وقد اتبعت إسرائيل سياسة التهجير القسري بعد الاحتلال في عام ١٩٦٧ ضاربة بعرض الحائط كل القوانين الدوليّة، فقد تمَّ إبعاد العديد من السكان الوطنيين باستخدام الأساليب المباشرة تارة وغير المباشرة تارة أخرى ومن تلك الأساليب هدم المنازل والبيوت والاعتقال والإبعاد والطرد مباشرة، وتطويق القرى والأحياء السكنية وإجبار السكان على إخلاء منازلهم تمهيداً لهدمها. وبذلك تحقق تلك السلطات أهدافها في دفع السكان على الهجرة وتمنع عودتهم إذا تعرضت لضغوط دوليّة وأمثلة ذلك كثيرة في طوباس وطولكرم والقدس والخليل ونابلس وقرى عمواس ويالو وبيت نوبا[١٨].

أما في قطاع غزَّة في مخيم جباليا ومخيم الشاطىء فقد ورد في تقرير المدير العام لوكالة الغوث الدوليّة لعام ١٩٧٢ أن السلطات الإسرائيليّة أقدمت على تدمير ٧٧٢ غرفة سكنية في مخيم الشاطىء وجباليا ورفح مما أدى إلى تهجير ٩٥٨٥٥ نسمة من منازلهم وكان ذلك تحت ستار العمليات الأمنية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي وأن الأرقام الحقيقية للبيوت والمساكن التي هدمها العدو لأعلى بأكثر مما ذكر حيث تتعدى الخمسة عشر ألف بيت ومنزل[١٩].

ومن جهة أخرى استخدم الصهاينة الضغوط الاقتصادية لتهجير السكان حيث كان كثير من الأسر في الضفة الغربية تعتمد على معيليها في الخارج وحينما انقطعت الصلة إثر الحرب سنة ١٩٦٧ لم يكن من مفر أمام تلك الأسر سوى الانتقال والهجرة إلى مكان عمل

رب الأسرة وبعد معارضة السلطات لعودة رب الأسرة، كذلك فرضت سلطات الاحتلال القوانين لمصادرة أملاك العرب[٢٠]، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل تجاوزه إلى مصادرة الأراضي العربية وإقامة المستوطنات عليها وقد بلغ عدد المستوطنات الصهيونية التي أقامتها سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلية في الضفة الغربية ١١٨ مستوطنة للفترة من حزيران ١٩٦٧ وحتى تشرين ثاني ١٩٨١ وكانت تلك المستوطنات موزعة كالتالي ٢٦ مستوطنة في منطقة القدس و١٧ مستوطنة في منطقة رام الله والبيرة و٢٧ مستوطنة في منطقة نابلس وجنين وطولكرم و١٨ مستوطنة في منطقة الخليل و٢٧ مستوطنة في الأغوار وحول مدينة أريحا و٣ مستوطنات في منطقة بيت لحم وبيت جالا[١٥]. وتهدف سلطات الاحتلال من تكثيف حملتها الاستيطانية في الضفة الغربية إلى خلق واقع جديد يرمي إلى جعل السكان العرب يمثلون أقلية في هذه المنطقة. فضمن حدود البلدية لمدينة القدس العربية صادرت هذه السلطات ما مقداره ٥٦،٠٠٠ دونم من أصل كامل مساحة حدود البلدية البالغة ٦٣،٠٠٠ دونم وذلك لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية والتي تهدف إلى تطويق مدينة القدس العربية بحائط من المستوطنات اليهودية[١٦].

أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد المستوطنات التي أقامتها سلطات الاحتلال ١٢ مستوطنة للفترة ١٩٦٧ - ١٩٨١ حسب تقرير وزارة العمل المذكور، وقد أقيمت هذه المستوطنات في مشارف القطاع وحول المخيمات وتهدف هذه الخطة إلى تجزئة القطاع عن طريق مصادرة أراضيه ونشر المستوطنات بين أجزائه.

إن حركة الاستيطان الصهيونية القائمة على مصادرة الأراضي والممتلكات العربية والتحكم في مصادر المياه تهدف إلى تضييق الخناق على المواطنين العرب بهدف تشريدهم وإحلال مستوطنين جدد مكانهم وفي ممتلكاتهم. إن لهذه السياسة الصهيونية آثاراً سلبية كبيرة على السكان العرب والتي من أهمها حرمان المواطنين العرب من التصرف بممتلكاتهم وبخاصة الأرض واستغلالها وبالتالي التأثير على نمط معيشتهم ودخولهم كما تستهدف من إقامة المستوطنات الإخلال بالنمط الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة حيث تتزايد نسبة اليهود على العرب وبالتالي تدفع السكان العرب على الهجرة. ونتيجة القوانين التي تفرضها السلطات فقد بلغ عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية نحو ١٥٪ من مجموع سكانها العرب[١٧].

وبالفعل فقد أدت السياسة الإستيطانية إلى هجرة العمال العرب إلى الخارج للعمل في

الأردن ودول الخليج العربي حيث بلغ عددهم بين ١٩٦٧ - ١٩٨٠ نحو ١٤٠،٠٠٠ عامل عربي هاجروا بسبب المضايقات التي تفرضها الممارسات الإسرائيلية وحملات الاستيطان ولكون اقتصاد المناطق المحتلة أصبح ضعيفاً وتحت سيطرة الاقتصاد الإسرائيلي(٢١).

خاتمـــة :

تبين لنا من العرض السابق لأنماط الهجرة الفلسطينية أن سلطات الاحتلال تطمع في أرض بلا سكان، وقد اتخذت تلك السلطات خطة لابتلاع الأرض وتشريد جميع سكان فلسطين، وهي ماضية في تنفيذ مخططها، الأمر الذي يحتم وضع خطة سكانيّة مضادة تهدف إلى دعم صمود الأهل وتشبثهم بأرضهم كيلا تخلو الأرض من سكانها ويحل محلهم المهاجرون اليهود من شتى بقاع العالم.

الهوامش

(١) نبيل أيوب بدران، «الاتجاهات والنتائج الاجتماعيّة والاقتصاديّة للهجرة الفلسطينيّة» بحث قدم إلى مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي نظمته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ١١-١٦ أيار، ١٩٨١، نيقوسيا.

(٢) بدران، المصدر السابق.

(٣) Buehrig, E., **The UN and the Palestinian Refugees,** Indiana University Press, Bloomington, 1971.

(٤) جمال حمدان، **بترول العرب: دراسة في الجغرافية البشرية**، دار المعرفة القاهرة، ١٩٦٤.

(٥) Kossaifi, G., «Some Socio-Demographic Characteristics of the Jordanian- Palestinian Population in the Gulf States». (unpublished study).

(٦) اللجنة الأردنية المشتركة لدعم الصمود، **المسح الديموغرافي لسكان الضفة الغربية لعام ١٩٨١**، عمّان، ١٩٨٣.

(٧) بدران، **مصدر سبق ذكره**.

(٨) Samha, Musa, Migration To Amman; Patterns of Movement and Population Structure, Ph.D. Thesis, Durham University, England, 1979.

(٩) صلاح الدين بحيري، **جغرافية الأردن**، دار الشروق، عمّان، ١٩٧٣.

(١٠) موسى سمحة، «هجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مدينة عمّان، ١٩٤٨- ١٩٧٧»، **النشرة السكانيّة**، اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا، العدد ٢٩، ص ٤٥-٦٣، ١٩٨٠.

(١١) Peretz, D., **Israel and the Palestinian Arabs,** The Middle East Institute, Washington, 1958.

(١٣) بيريز، **المصدر السابق**، ص ١٥٣.

(١٣) بدران، **مصدر سق ذكره**.

(١٤) Dodd, P. and Barakat, H., River Without Bridges: **A Study of the Exodus of the 1967 Palestinian Arab Refugees,** Institute for Palestine Studies, Beirut, 1968.

(١٥) وزارة العمل، آثار المستوطنات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في المناطق المحتلة، تقرير أعدته دائرة الأبحاث، عمّان، ١٩٨١.

(١٦) وزارة العمل، **نفس المصدر**.

(١٧) وزارة العمل، **نفس المصدر**.

(١٨) Harris, W., Refugees and settlers: Geographical Implication of the Arab-Israeli Conflict 1967-1978. Ph.D. Thesis, Durham University, England, 1978.

(١٩) UNRWA, Report of the Commissioner General of the UNRWA 1 July 1971-30 June 1972. General Assembly, Offecial Records: Twenty Seventh Session Supplement No. 13, New York, 1972.

(٢٠) رشدي ذياب عشمان، الهجرة الفلسطينية، مشروع تخرج، قسم الجغرافية، الجامعة الأردنيّة، عمّان، ١٩٧٦.

(٢١) وزارة الأرض المحتلة، تقديرات العمال المغادرين من الضفة الغربية للسنوات ٧٥-١٩٨٠، ملحق رقم ١، عمّان، ١٩٨٠.

المراجع

١ - اللجنة الوزاريّة لإغاثة النازحين، تقارير غير منشورة عن النازحين، ١٩٦٨، قسم السجلات، عمّان، (١٩٦٨).

٢ - رشدي ذياب عشمان، الهجرة الفلسطينية، بحث مطبوع لمشروع التخرج، قسم الجغرافية، الجامعة الأردنيّة، عمّان، (١٩٧٦).

٣ - صلاح الدين بحيري، جغرافية الأردن، مطبعة الشرق ومكتبتها، عمّان، (١٩٧٣).

٤ - اللجنة الأردنيّة الفلسطينيّة المشتركة لدعم الصمود، المسح الديموفرافي لسكان الضفة الغربيّة لعام ١٩٨١، عمّان، ١٩٨٣.

٥ - محمد تيسير مسودة، الأوضاع الديموغرافيّة لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.

٦ - وزارة الأرض المحتلة، تقديرات العمال المغادرين من الضفة الغربيّة للسنوات ١٩٧٥-١٩٨٠، ملحق رقم (١)، عمّان، ١٩٨٠.

٧ - وزارة العمل، آثار المستوطنات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في المناطق المحتلة، تقرير أعدته دائرة الأبحاث، عمّان، ١٩٨٠.

٨ - نبيل أيوب بدران، «الاتجاهات والنتائج الاجتماعيّة والاقتصاديّة للهجرة الفلسطينية»، بحث مقدّم إلى مؤتمر الهجرة الدوليّة في العام العربي، اللجنة الاقتصاديّة لغربي آسيا، ١١-١٦ أيار نيقوسيا، ١٩٨١.

٩ - موسى سمحة، «هجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مدينة عمّان، النشرة السكانيّة، اللجنة الاقتصاديّة لغربي آسيا، العدد ١٩، ص٤٥-٦٣. بيروت، ١٩٨٠.

١٠ - Buehrig, E., The UN and the Palestinian refugees, Indiana, University Press,

Bloomington, 1971.

١١ - Dodd, P. and Barakat, H. River Without Bridges: A study of the Exodus of the 1967 Palestinian Arab Refugees. Institute for Palestine Studies, Beirut, 1968.

١٢ - Harris, W., Refugees and Settlers: Geographical Implication of the Arab-Israeli conflict 1967-1978. Unpublished Ph. D.Thesis, Durham University, England, 1978.

١٣ - Kossaifi, G., «Some Socio- Demographic Characteristics of the Jordanian-PalestinianPopulation in the Gulf State». (Unpublished Study).

١٤ - Peretz, D., Israel and the Palestinian Arabs, The Middle East Institute, Washington, 1958.

١٥ - Samha, M., Migration To Amman: Patterns of Movement and Population Structure, Unpublished Ph.D. Thesis, Durham University, England, 1979.

١٦ - UNRWA, Report of the Commissioner General of the Unrwa 1 July 1971-30 June 1972. General Assembly, Official Records: Twenty Seventy Session Supplement No. 13 Al (8713). U.N. New York, 1972.

Patterns and Trends of Palestinian Migration (1914 - 1980)

Moussa Samha

Abstract

The main purpose of this paper is to investigate the factors affecting the Palestinian movement in 1948, 1967 and after the occupation of the West Bank and Gaza Strip. The Palestinian people practiced both forced and voluntary migration, the second resulting from the first. After the 1967 war the occupation authorities exercised economic and political stress to force people to emigrate from the occupied territories especially the labour force. The occupied authorities established many Jewish settlements in the West Bank,having in mind that those settlements may convert the demographic face of the occupied land throughout the eviction of more Palestinians. This must be counteracted by the streadfastness and persistence of the Palestinians in the occupied land.

Changes in Urban Family in Jordan

Ibrahim I. Othman

This paper includes an attempt to describe and partially explain changes in the urban family in Jordan. It covers a discussion of the general patterns of change, including changes from functionally integrative structures to adaptive ones (e.g. changes in emphasis from kinship and family to economy), and an attempt to differentiate between structural and institutional changes in order to show, especially in the case of the family, that each may to a great extent occur independently.

The paper also discuss some of the factors introducing family changes. The Socio-economic factor was found to be of major importance; most notable here was the level of education, especially that of women. The last three parts deal with changes in the family, such as changes in mate selection, family relationships, size, status of women, and family planning.